

الوثيقة الختامية للمؤتمر الإقليمي ل"مجالات" حول سياسات الجوار الجنوبي

عمان 20 - 21 ايلول/سبتمبر 2018

انعقد المؤتمر الإقليمي ل"مجالات" حول سياسات الجوار الجنوبي يومي 20 و 21 أيلول/سبتمبر 2018، في فندق جنيفا عمان، بحضور 100 ممثل عن منظمات المجتمع المدني في الجنوب من ضمنها ممثلين عن النقابات العمالية والحركات الاجتماعية والمنظمات الشبابية والنسوية والمنظمات الحقوقية والتنمية المنخرطة في الحوار السياساتي مع الاتحاد الأوروبي.

شكل المؤتمر مناسبة لإطلاق برنامج "مجالات" وهي مبادرة تهدف إلى خلق مساحة للقاءات والحوارات البناءة بين منظمات مجتمع مدني، ونقابات عمالية، وحركات اجتماعية واكاديميين من ضفتي المتوسط والاتحاد الأوروبي بطريقة تساهم في التأثير في رؤى وسياسات هذا الأخير إزاء منطقتنا. انشئت هذه المبادرة من قبل ستة شبكات مجتمع مدني من المنطقة الأورومتوسطية وهي: شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية، والشبكة الأورومتوسطية لحقوق الإنسان، والاتحاد العربي للنقابات، وسوليدار، والشبكة الأورومتوسطية الفرنسية، ومنتدى البدائل، بناء على نتائج الحوارات السابقة مع الإتحاد الأوروبي. تفتح "مجالات" الحوار حول المواضيع الرئيسية التالية: الحوكمة الرشيدة، التنمية الاقتصادية والحوار الاجتماعي والهجرة والأمن ومكافحة العنف والعدالة الاجتماعية والمناخية وتأثيرها على الشباب و النساء. وتخلل المؤتمر عرض لفيلم تعريفي حول المبادرة، وتقديم للمنصة الالكترونية التي ستشكل أداة مهمة للحوار.

أما جلسات المؤتمر، فقد تضمنت تقديم أوراق سياسات تم اعدادها من قبل خبراء من المجتمع المدني، وتناولت المحاور الأربعة الرئيسية للحوار السياسي لعام 2018 وهي: السياسات الاقتصادية والاجتماعية، وسياسات الهجرة، وسياسات الامن ومكافحة الارهاب، وسياسات الحوكمة. وشكلت هذه الاوراق نقطة انطلاق لتوسيع النقاش حول القضايا المطروحة خلال مجموعات العمل المتخصصة التي هدفت الى:

أ- تحديد الواقع والتحديات الاساسية التي تواجهها المنطقة في كل من المجالات الاربعة،

ب-مراجعة سياسات الاتحاد الاوروبي ذات العلاقة

ت- اقتراحات عملية لمتابعة العمل في الحوار المأسس مع الاتحاد الاوروبي وخاصة في اطار "مجالات".

شارك ممثلون عن المفوضية الأوروبية في أعمال المؤتمر للاطلاع على أولويات المشاركين، وذلك تحضيراً لمنندى "مجالات" المدني في بروكسيل المرتقب عقده في 20 و 21 تشرين الثاني/نوفمبر 2018 والذي سيشكل فرصة الحوار المباشر بين منظمات المجتمع المدني وممثلي الاتحاد الأوروبي حول الأولويات المطروحة.

اولا: الاطار العام للشراكة مع الاتحاد الاوروبي من وجهة نظر المشاركين

1- أكد المشاركون على أهمية الشراكة مع الاتحاد الاوروبي، وضرورة انخراط المجتمع المدني في المنطقة العربية في حوار سياساتي مأسس مع هيئات الاتحاد الاوروبي، كونه من الشركاء الدوليين الفاعلين في المنطقة والمؤثرين في صنع السياسات العامة على مختلف المستويات الاجتماعية والاقتصادية والتجارية والثقافية والهجرة. وشددوا على أن الاتحاد الاوروبي يقدم شراكته مع دول الجوار تحت عنوان الالتزام بحقوق الإنسان والديمقراطية والحكم الرشيد واحترام المصالح المشتركة مع الشركاء وهي مداخل مهمة لعمل منظمات المجتمع المدني. أضف الى ذلك ان الاتحاد الاوروبي حريص على مشاركة المجتمع المدني وقد تم التشديد على الحاجة لشراكة قوية مع المجتمع المدني في دول الجوار في كل من الإستراتيجيات الأوروبية العامة ووثيقة جذور الديمقراطية وخراط الطريق للمجتمع المدني مع الإتحاد الأوروبي في بلدان الجوار ومجموعة التوجيه الداخلي المؤسسي ووثيقة سياسة الجوار الأوروبية الجديدة لعام 2015. أن هذه المقاربة التشاركية من قبل الاتحاد الأوروبي، محط تقدير من قبل المشاركين الذي يسعون لتطوير الحوار مع الاتحاد الاوروبي ومأسسته بغية تحقيق الاهداف التنموية لشعوب بلدان جنوب المتوسط، والمصالح المشتركة مع الاتحاد الاوروبي وشعوبه واعتبروا ان مبادرة "مجالات" فرصة مهمة لترسيخ ومأسسة هذا الحوار.

2- كما أكد المشاركون أن سياسة الجوار في صيغتها السابقة والجديدة على أهميتها، لم تول المشكلات الهيكلية التي تعيق التنمية والمرتبطة بالنماذج الاقتصادية والاجتماعية المتبعة الإهتمام الكافي وانه لم يجر تقييماً معمقاً لمراجعة أثر السياسات السابقة التي لم تثبت فعاليتها قبل اقرار سياسة الجوار الجديدة، بل استمر الاتحاد الاوروبي يسير في النهج التنموي نفسه. واعد المشاركون التشديد على أهمية مبدأ تماسك السياسات للتنمية **Policy Coherence For Development** والذي تم اقراره في القانون الأساسي للاتحاد الأوروبي في عام 1992 وتم تعزيزه في معاهدة لشبونة وأعاد الإجماع الأوروبي للتنمية التأكيد على التزام الاتحاد الأوروبي تجاه هذا المبدأ كعنصر أساسي في استراتيجية تحقيق أهداف التنمية المستدامة (SDGs) في الدول الشريكة.

3- يدرك المشاركون في المؤتمر الاقليمي، أن الشراكة بين الاتحاد الاوروبي ودول جنوب المتوسط ليست شراكة متكافئة، ولا الشراكة مع المجتمع المدني هي كذلك، ويعود ذلك الى أسباب هيكلية وأخرى ظرفية تتلخص في ما يلي:

أ- ان الدول الاوروبية التي هي دول متقدمة افراديا وذات اقتصادات قوية، تفاوض وتدخل في شراكة موحدة في اطار الاتحاد الاوروبي، مع ثمان دول عربية منفردة لا يوجد اطار مشترك في ما بينها للتفاوض ولوضع السياسات المشتركة، الامر الذي يؤدي الى خلل هيكلية كبير في التوازن بين الطرفين، من شأنه افراغ الشراكة من مضمونها وتحويلها الى اتفاقيات محكومة بشروط ومصالح الطرف القوي.

ب- ان الاتحاد الاوروبي قد قرر منفردا جعل اطار الشراكة مع دول الجنوب يشمل ثمان دول عربية، زائد اسرائيل، ولا يأخذ بعين الاعتبار ان ذلك يعتبر امرا غير مقبول من الناحية السياسية ومن الناحية الشعبية، ولا من قبل المجتمع المدني ومنظّماته. المطلوب من الإتحاد الأوروبي ان يعيد النظر بموقفه هذا اذا أراد احترام رأي بلدان وشعوب الجنوب.

ت- بالاضافة الى الاسباب الهيكلية، هناك عوامل ظرفية تعقد مسار الشراكة وتؤثر في مضمونها. ابرز هذه العوامل بروز عناصر التباين بين الموقف الاوروبي وموقف الادارة الاميركية الحالي بما في ذلك الاتجاه الحمائي لدى الادارة الاميركية ودخولها في حروب تجارية مع شركائها. إضافة إلى ذلك استمرار الحروب في المنطقة العربية وتعقدها وتحولها الى صراعات دولية مع ما ينتج عن ذلك من توسع الهجرة والاعمال الارهابية، وتعدد الاطراف الدوليين والاقليميين المؤثرين في اوضاع وسياسات دول المنطقة. في ضوء ذلك، تتعرض سياسات الجوار الاوروبي لضغوط اقتصادية وسياسية كبيرة من جراء هذه التطورات، التي تنعكس على توجهات السياسة الداخلية في الدول الاوروبية نفسها التي تواجه انتخابات قريبة للبرلمان الاوروبي عام 2019 مع ارتفاع الاصوات المشككة بفكرة الاتحاد وبتبنيه لمرجعية حقوق الانسان، وتجعل من الهاجس الامني والهجرة والتطرف والخوف من الاجانب عوامل مقررة في السياسات الداخلية والخارجية على حد سواء.

4- اعتبر المشاركون أن الشراكة بين الاتحاد الاوروبي ودول جنوب المتوسط العربية، يجب ان تقوم على الثقة، ولا بد من أن يقوم الاتحاد الاوروبي بخطوات جادة وعميقة الاثر في مخاطبة دول جنوب المتوسط وشعوبها لتعزيز ثقتها من خلال:

- أ- موقف ثابت في دعم حقوق الشعب الفلسطيني الذي تتعرض حقوقه الوطنية لخطر التصفية الكاملة.
- ب- موقف وسياسية ممارسة مختلفة في ما يخص الحروب والنزاعات التي تدور في المنطقة، بدءا من الحرب في سوريا وليبيا (بشكل خاص) المعنيتين مباشرة بالشراكة الاوروبية.
- ت- التركيز على العدالة الاجتماعية والمساواة وتوفير التجانس في السياسات بما يساهم في توفير الثقة عندما يقترن العمل بالقول.

ثانياً: محور الحقوق الاقتصادية والاجتماعية

توصيف الواقع

5- تعتمد الدول العربية جنوب المتوسط نماذج نمو مرتكزة على قطاعات ريعية استخراجية (نفط او مواد منجمية اخرى)، او اقتصادات تقوم على القطاعات المالية او العقارية، او تستند الى القروض والمساعدات الاجنبية، دون اهتمام كاف بتطوير الانتاج والتنافسية وتوسيع الإقتصاد الحقيقي. وقد بقيت التجارة لعقود تعتمد منطق التحرير من أجل التحرير تعطي أفضلية وحماية ومرونة للمستثمر الأجنبي على حساب الأولويات الوطنية وحقوق المواطنين.

6- من جهة اخرى لا تعتمد هذه البلدان على سياسات لإعادة توزيع الثروات إن من خلال انظمة ضريبية أو انظمة متكاملة للحماية الاجتماعية، في وقت يشكل فيه القطاع غير المهيكل حيزا واسعا يزيد عن نصف من سوق العمل الوطني مع كثافة عمل النساء دون حماية قانونية او اجتماعية، بل حتى ان شروط العمل اللائق غير متوفرة حتى للعاملين في القطاعات المهيكلة نفسها. هذا النموذج أثبت عدم قدرته على التغلب على ظاهرتي الفقر والبطالة، بل ساهم في تعميق اللامساواة بين البلدان وداخلها، وبين النساء والرجال وبين العمال النظاميين وغير النظاميين وزاد من اقضاء الفئات المهمشة أصلا كالأشخاص ذوي الاعاقة، والعاملين في الزراعة، وسكان الارياف البعيدة، والعمال المهاجرين. وقد بلغ التفاوت في توزيع الثروة حدودا قصوى، فإن المنطقة العربية من اكثر مناطق العالم لجهة تفاوتاً في توزيع الثروة.

سياسات الاتحاد الاوروبي

7- تطرح سياسة الجوار الاوروبي المنقحة تحرير التجارة كأداة مهمة لتحقيق النمو ومعالجة الفقر في البلدان الاوروبية ودول الجوار على حد سواء. علما ان اتفاقيات الشراكة (Association Agreements) التي تعزز التبادل الحر استمرت لأكثر من عقد من الزمن لم تات بالنتائج المطلوبة لجهة تحقيق التنمية ومعالجة عدم المساواة. كما ان المقاربة في سياسة الجوار الجديدة لم تربط بشكل مباشر بين سياسات تحرير التجارة ومعالجة اللامساواة كما جاء في اجندة التنمية المستدامة 2030. كما ان العديد من خطط عمل الاتحاد الاوروبي في منطقة الجوار الجنوبي (مثلا خطة عمل لبنان) تناولت مكافحة الفقر من خلال شبكات الامان التي تستهدف الفئات الاكثر تهميشا وتفضل سياسات مكافحة الفقر عن السياسات الاجتماعية والتنمية العامة.

8- كما ان سياسات التجارة والاستثمار للاتحاد الاوروبي، وخاصة اتفاقيات التجارة الحرة الثنائية بين الاتحاد ودول الجنوب، تعتبر غير متسقة مع سياسات التنمية ولا تحافظ على الحيز السياساتي للبلدان العربية كما اسهمت في زيادة

العجز في الميزان التجاري. وتتضمن الاقتراحات الجديدة اعادة انتاج السياسات نفسها مع اتفاقيات اكثر توسعا وعمقا، في اطار الاتفاقيات التجارة المعمقة والشاملة، كونها تشمل انواع اضافية من الخدمات وا المناقصات العمومية والزراعة وتعتمد لغة الزامية في التطبيق من دون تقييم السياسات السابقة وانعكاساتها على التنمية.

9- تشجع سياسة الجوار الأوروبية الجديدة الى تحديث النظم الضريبية وحوكمتها من أجل مكافحة الاحتيال الضريبي عبر الحدود والتهرب الضريبي دون إعاقة التجارة والاستثمار والمنافسة العادلة من دون ان تتوسع في مقارنة السياسات الضريبية كأداة مهمة لتحفيز الانتاج الوطني ولإعادة التوزيع.

10- يسعى الاتحاد الأوروبي أيضًا من خلال سياسة الجوار الأوروبية الجديدة، وخطة الاستثمار الأوروبية، إلى تعزيز الشراكات مع القطاع الخاص بهدف تعزيز الفعالية في تقديم الخدمات، وتعزيز خلق فرص العمل ومضاعفة التمويل (leveraging finance). ولكن اعتبار القطاع الخاص شريكاً تنموياً أساسياً، يتطلب تقييماً للتجارب السابقة وانعكاساته التنموية ان لجهة الفعالية في تقديم الخدمات خاصة في اطار الشراكات بين القطاع الخاص والقطاع العام، او لجهة خلق فرص عمل جديدة ونوعية فرص العمل وظروف العمل العادلة، والبيئة كما يتطلب ايجاد آليات لمساءلة القطاع الخاص استنادا الى معايير حقوق الانسان.

اقتراحات عملية

11-مراجعة سياسات وبرامج الاتحاد الاوروبي المتعلقة بالحماية الاجتماعية وتشكيل مجموعة عمل Task Force بمشاركة المجتمع المدني (لاسيما النقابات العمالية و المهنية) من اجل صياغة اقتراحات محددة للانتقال من المقاربة القائمة على الاستهداف الى مقاربة شاملة تعتبر ان الحماية الاجتماعية حق من حقوق الانسان. علما ان المقاربة الشاملة من الضروري ان تشمل الجميع وبشكل خاص العاملين في الاقتصاد غير النظامي والنساء والشباب والعاطلين عن العمل والاشخاص ذوي الاعاقات والمهاجرين واللاجئين مع مراعاة البعد النوعي لجميع الفئات السابق ذكرها. ويعتبر المشاركون ان مبادرة ارضية الحماية الاجتماعية التي اطلقتها منظمات الامم المتحدة، نقطة انطلاق صالحة لذلك.

12-العمل ضمن مجموعات عمل Task Force نحو تعزيز سبل التزام الشركات الأوروبية التي تستثمر في دول جنوب المتوسط والشركات الأوروبية المستفيدة من التعاون الأوروبي بمتطلبات الاستدامة واحترام حقوق الانسان في عملها، وفي الشراكة المتكافئة مع القطاع الخاص الوطني، لاسيما الحفاظ على البيئة وشروط العمل اللائق للعاملين فيها.

13-توسيع النقاش بين الاتحاد الاوروبي وادارة التجارة (DG Trade) بشكل خاص ومنظمات المجتمع المدني حول كيفية تقييم السياسات والاتفاقيات التجارية السابقة وانعكاساتها التنموية من اجل اقتراح بدائل محددة تراعي التوافق مع مستلزمات المساواة والعدالة الاجتماعية واوليات التنمية في دول الجنوب.

ثالثا: محور الهجرة

توصيف الواقع

14- تشكل الهجرة والحركات السكانية داخل المنطقة الواحدة او بين الجنوب والشمال اولوية للدول على ضفتي المتوسط. وتتزايد هذه الحركات السكانية، الاختيارية والاكراهية لاسباب مختلفة تبدأ من السعي الى فرص عمل من أجل حياة افضل، او الدراسة، او هربا من الاضطهاد السياسي او الاجتماعي أو الثقافي ، او هربا من الحروب والنزاعات التي تهدد حياة الناس.

15- لا تقتصر مقارنة الحراك السكاني والهجرة على الأزمات والحروب وغيرها، بل هي مرتبطة بحرية التنقل والحراك السكاني العادي والتفاعل الحضاري والتبادل بين دول الشمال والجنوب، وبين كل الدول عموما. ولا تزال حرية الانتقال للناس مقيدة مقارنة بحرية انتقال السلع والرساميل والإحتكار، بما في ذلك مع الاتحاد الاوروبي حيث ان اجراءات الحصول على تأشيرات الدخول معقدة وطويلة، فيما يتمتع الاوروبيون بامتياز الدخول الى معظم بلدان الضفة الجنوبية دون الحاجة الى تأشيرات او الحصول عليها باجراءات شكلية بسيطة في المطارات ونقاط الدخول.

16- يوجد حاليا في دول جنوب المتوسط المعنية بالشراكة حوالي 6.3 مليون نازح داخليا¹، و 5.5 مليون لاجئ²، ويبلغ عدد المواطنين المنتمين الى هذه الدول الذي يقيمون في الاتحاد الاوروبي حاليا حوالي 3916400³ نسمة هاجروا اليها على دفعات منذ 2014. كما هذه الدول هي ممر للهجرة من دول افريقيا جنوب الصحراء الى اوروربا التي تستقر نسبة منهم في دول العبور. وقد بلغ اجمالي عدد الضحايا من المهاجرين عبر المتوسط 14088 ضحية بين 2014 و 2018 (حتى 2 اكتوبر) وهذه مسؤولية كبرى مشتركة تقع على عاتق والمجتمع الدولي ودول جنوب المتوسط وأوروبا.

سياسات الاتحاد الاوروبي

17- ارتكزت سياسات الهجرة للاتحاد الاوروبي الى المقاربة الأمنية، بدءا من النهج العالمي للهجرة لسنة 2005 ثم المعاهدة الاوروبية حول الهجرة واللجوء المعتمد في أكتوبر 2008 والذي يشدد على دعم "فرونتكس" وإشراك بلدان

¹ <http://www.unhcr.org/5a9fd8b50.pdf>

² <http://www.unhcr.org/ar/5b7a96264.html>

³ هذا الرقم هو حاصل أرقام الوافدين وطالبو الهجرة إلى أوروبا منذ سنة 2014 – المرجع أوروبستات
http://appsso.eurostat.ec.europa.eu/nui/show.do?dataset=migr_asyctz&lang=en

ثالثة في مراقبة الحدود الخارجية لأوروبا، وصولاً إلى قرار مجلس الاتحاد الأوروبي والبرلمان الأوروبي في 14 أيلول 2016، لإنشاء قوة أوروبية من حرس الحدود وخفر السواحل والإدارة المنسقة للحدود الخارجية لمنطقة شنغن. وتغفل هذه المقاربات مبادئ حقوق الإنسان وهي متأثرة بالخطابات الشعبوية وموجات كره الأجانب وتتجنب الصدام المباشر معها. اثبتت الايام ان هذه السياسات تساهم في توليد المزيد من موجات الهجرة غير النظامية ولا تحد منها، كما انه تقاوم من الازمات الداخلية الناجمة عن اندماج او عزلة المهاجرين في بلدان الاستقبال.

18- كما اعتبر المشاركون انه في اطار سياسة الجوار الأوروبية والنهج العالمي بشأن الهجرة والتنقل التي تركز على الهجرة القانونية والتنمية وحقوق المهاجرين، أنّ آليات وضع الإتفاقيات الثنائية والإقليمية المعنية بقضايا الهجرة واللجوء يجب أن تكون أكثر تشاركية لتأخذ بعين الإعتبار مصالح واهتمامات الأطراف المعنية كافة.

19- كما يرى المجتمع المدني ان سياسات الهجرة الانتقائية المقيدة بشكل صارم بمصالح الاقتصاد الاوروبي الآنية وخاصة بسوق العمل، تناقض القانون الدولي وتقتضي المراجعة.

اقتراحات عملية

20- تطوير آلية مشتركة الاتحاد الاوروبي ومنظمات المجتمع المدني من اجل رصد سياسات الهجرة وأثرها على حقوق المهاجرين، وتقديم التوصيات بشأن تدخلات فورية ومتوسطة المدى من اجل حماية اللاجئين في دول الجنوب وتوفير متطلبات العيش اللائق لهم، في ظل القصور الشديد في السياسات والاجراءات الحالية.

رابعاً: محور الحوكمة

وصف الواقع

21- تشير المعطيات المتوفرة في المنطقة تراجعاً ملحوظاً و خطيراً في واقع الحوكمة فيها . ويرى المجتمع المدني ان الخصائص الهيكلية لطبيعة الدولة الغنائمية ونظامها هي من الاسباب المزمنة للوضع الحالي لجهة عدم احترام هامش الاستقلال الذاتي للدولة وجهازها في ادارة الشأن العام، وعدم الفصل بين الوظائف السياسية والوظائف الادارية للدولة، وضعف المؤسسات لصالح الشخصية. وهذه الخصائص تشجع الميل نحو اضعاف الديمقراطية و اضعاف المساءلة وتشجيع الزبائنية والفساد وتعطيل آليات الانتقال الديمقراطية للسلطة من خلال انتخابات ديمقراطية وشفافة.

22- يعتبر المشاركون انه لا يمكن فصل هذا الواقع عن بنية النظام العالمي الذي يشجع رأسمالية المحاسيب من خلال تنامي نفوذ الشركات العابرة للقارات وتحرير الإستثمارات بما يضيق الحيز السياساتي المتاح للدول النامية ودور المؤسسات المالية الدولية التي تقترح سياسات التقشف على العديد من بلدان المنطقة. ويؤثر هذا النظام

بشكل مباشر على سيادة الدول وقدرتها على ترتيب سياساتها بحسب أولوياتها الوطنية، كما أنه يضغط على الموارد العامة عبر تقليص الاستثمارات العامة وتسريع وتيرة الخصخصة وتخفيض الضرائب المباشرة مما يزيد المديونية العامة. لا يتحمل الخارج مسؤولية ضعف الحوكمة الديمقراطية، ولكن التواطؤ الخارجي معه والقبول به حفاظا على مصالحه يساهم بشكل فيه الى حد كبير. وهذا يضعف بدوره آليات المساءلة والمحاسبة ويدفع الاطراف المتضررة الى اللجوء آليات المساءلة الخارجية.

سياسات الاتحاد الاوروبي

23- يُعتبر الاتحاد الأوروبي من اللاعبين الدوليين المؤثرين. فيمكنه بالتالي المساهمة في تحسين شروط التعاون الدولي للحد من المشروطة وتحسين تمثيل الدول النامية في منظومة الحوكمة الدولية (كما نص على ذلك الهدف العاشر للتنمية المستدامة). ويمكنه أيضا إعادة الاعتبار الى التوازن في مسار تمويل التنمية عبر تعزيز المكون التنموي فيه وفصله عن المساعدات الانسانية، وإخراج المساعدات الامنية والدفاعية من إطاره، والدفع باتجاه احترام مبادئ "فاعلية التنمية" بما في ذلك دور المساعدات التنموية. فالتوجهات الجديدة التي تركز على دور الاستثمارات الخارجية المباشرة والشراكة بين القطاعين العام والخاص لا تدعو الى التقيد بمعايير ملزمة لحقوق الانسان والبيئة.

24- يدعو المشاركون الاتحاد الاوروبي الى إتساق السياسات التي يتبناها مع مبادئ حقوق الانسان والديمقراطية والمعايير البيئية والى تطوير الشراكة مع دول الجوار الجنوبي والتزامها بالقواعد الدولية. وهذا يعني الالتزام بمعالجة التدفقات المالية غير المشروعة، والتهرب الضريبي، واتخاذ اجراءات سريعة من اجل اعادة الاصول المنهوبة والغاء الديون الكريهة لمساعدة دول جنوب المتوسط على تجاوز الازمات الاقتصادية التي تمر بها.

25- يلتزم الاتحاد الاوروبي بتعزيز الشفافية وسياسات مكافحة الفساد، وشفافية ونشر المعلومات والتقييمات المستقلة للسياسات ونتائجها. ما يفترض أن ينعكس بعلاقاته مع الحكومات وفي الاتفاقيات التي يعقدها مع الدول، والمساهمة في الجهود الوطنية والاستماع الى وجهة نظر المجتمع المدني والالتزام بمضمونها كلما كان هذا المضمون مستقا مع مبادئ حقوق الانسان ويقدم بدائل او ملاحظات موضوعية على السياسات المعتمدة.

اقتراحات عملية

26- دعم الاتحاد الاوروبي للجهود الوطنية المتعلقة باستكمال المنظومات القانونية التي تساعد على مكافحة الفساد والتهرب الضريبي وتؤمن وتحمي حق الوصول الى المعلومات مع عدم التوسع بمفهوم الامن القوي.

- 27- العمل مع قوى المجتمع المدني في دول الجوار الجنوبي على إقرار تشريعات محلية تؤمن استقلالية القضاء عن السلطة السياسية وتعاونهما، فالمنظومة التشريعية غير كافية وحدها فيما لو كانت السلطة القضائية خاضعة لتدخلات السلطات السياسية وهيمنتها أو ضغوطها، كما هي الحال راهناً.
- 28- تنظيم حوارات حول وسائل مكافحة الفساد والحوكمة مع ممثلي الحكومات والمجتمع المدني والخبراء للوصول الى مدونات سلوك او نقاط مشتركة للمتابعة.
- 29- تطوير إطار اقليمي مشترك بين الاتحاد الاوربي ومنظمات المجتمع المدني من اجل رصد الحوكمة وكشف الفساد ومعالجته على المستويين الوطني والدولي، بما في ذلك ضمان حق الوصول الى المعلومات وحماية كاشفي الفساد، والتدفقات المالية غير المشروعة.
- 30- وضع خطة عمل مجدولة زمنياً، بالتعاون والشراكة مع الحكومات والمجتمع المدني، لاستعادة وإلغاء الديون الفاسدة، وإعادة جدولة الديون والأعباء المالية المترتبة على دول الجوار الجنوبي تجاه الاتحاد الاوربي، لاسيما تلك الموجبات التي تمت قبل العام 2011 مع الحكومات الفاقدة لشرعيتها الشعبية والسياسية.

خامساً: محور الامن ومكافحة التطرف والارهاب

توصيف الواقع

- 31- لا يمكن عزل قضايا الامن ومكافحة التطرف والارهاب عن قضية الحوكمة الديمقراطية واحترام حقوق الانسان ومبادئ المواطنة وسيادة القانون. كما لا يمكن عزلها عن السياق التاريخي والحالي، واجتزاء التعامل معها بحصره بالجانب الامني والتقني.
- 32- ويرى المشاركون في المؤتمر أن مقارنة التطرف والارهاب غالباً ما تتم بطريقة نمطية ولا يُنظر إليها من منظور دول الجوار الجنوبي التي تعاني من الاحتلال الاسرائيلي لاراضي عربية ومن الاعتداءات المتكررة عليها، كما تعاني من النزاعات المسلحة داخل حدودها وخارجها ما يؤدي الى سقوط ضحايا والى تهجير ونزوح وتدمير أعداد كبيرة من السكان. إن تغييب هذا الوضع عند تحليل ظاهرة التطرف والارهاب يؤدي الى مقارنة مجتزأة. كما أن تضخيم موازانات الدفاع والأمن على حساب التنمية، وانتشار شبكات إقتصاد الحرب التي يديرها أمراء الحرب أنفسهم والتي استقرت مصالحهم واختلطت بمصالح الدولة يساهم في تنامي التطرف والارهاب.
- 33- وتساهم النظم السياسية الاستبدادية وغير الديمقراطية التي تنتهك الحقوق بشكل مستمر في نمو ظاهرة التطرف. أما سيادة الايديولوجيا البطريكية - الذكورية التي تمجد العنف والتي تشكل اساس السلطة، تجعل العنف في شكله المتطرف أكثر قبولاً، وكذلك غياب منظومة الحقوق وسيادة القانون الوضعي وانعدام التفكير النقدي والعلمي.

34- إن التطرف العنيف والارهاب ليسا حالة عفوية او تلقائية، بل هما نتيجة عمل محترف ومنظم يقنع الشباب بالانضمام الى الشبكات الارهابية صاحبة الايديولوجيات المتطرفة بالتركيز على فكرة الظلم الحقيقي الموجود في العالم المعاصر والمنطقة وفي البلد المعين. ولا بد من التمييز القاطع بين المسارات السياسية الاجتماعية والتاريخية المشار اليها في الفقرات السابقة، وبين آليات انتاج الارهاب والتطرف العنيف المنظمة، حيث ان آليات التعامل معها ومواجهتها مختلفة تماما. ويشدد المجتمعون على ان شعوب دول الجوار الجنوبي ومؤسساتها ومنظمات المجتمع المدني فيها، هم بالدرجة الاولى ضحايا التطرف العنيف والارهاب، الذي اصابت شظياه الدول الاوروبية.

سياسات الاتحاد الاوروبي

35- لقد وضع الاتحاد الأوروبي وهيئاته معالجة قضايا الأمن والاستقرار في جنوب البحر الأبيض المتوسط في اعلى سلم الأولويات منذ تبني سياسة الجوار الأوروبية الجديدة (2015)، شدد الاتحاد الأوروبي على العمل على الصمود Resilience من خلال "تعزيز قدرات الدول والمجتمعات على توقع وتعديل الضغوط التي تتعدى سيطرتها المباشرة، مع الحفاظ على التماسك الاجتماعي والسياسي وبدون تقويض حقوق الإنسان الأساسية والمبادئ الديمقراطية". يضع هذا النهج قضية امن الدول في صلب المناقشات وسيعى الى التوصل الى حلول من خلال الوقاية، والحماية، والاعتراض، والاستجابة. تتوجه معظم هذه الاجراءات الى داخل اوربا وحدودها، في حين ان المحور الخاص بالوقاية هو الذي يعني دول الجنوب اكثر من غيره، ويطال السياسات العامة وقضايا الحقوق والوضع الاقتصادي والثقافة والعلاقات المشتركة ولا يقتصر على الجانب الامني.

36- وتعتبر منظمات المجتمع المدني ان أوروبا تعطي الاولوية لمعالجة الاضطرابات الأمنية بمعزل عن التعامل مع المسببات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية الكامنة ورائها، سواء في المجتمعات الاوروبية نفسها او في بلدان الجنوب. وترى ان هذه السياسات تتعامل مع النتائج وقد يكون لها مفعول آني، الا انها غير ناجحة في التعامل مع اسباب هذه الظواهرات ومعالجتها بشكل مستدام.

37- تحت وطأة الهواجس الامنية والاحساس بالخطر الدائم، لا تميز خطط الاتحاد الاوروبي بالقدر الكافي بين ثلاث ظاهرات: الاولى، الحروب والنزاعات الكبرى في المنطقة وأثرها على المواطنين وردود فعلهم عليها، والثانية هي المرتكزات الهيكلية في السياسة والاجتماع والثقافة التي تمهد للعنف والتطرف، والثالثة هي عمل الشبكات الارهابية المنظمة التي غالبا من تكون لها تشابكات مع اجهزة مخابرات تابعة لدول خارجية والتي تستخدمها كأداة من ادوات السياسة الخارجية. وكما سبقت الاشارة الى ذلك، فإن المقاربة الامني المتعلقة بالظاهرة الثالثة (اي الشبكات الارهابية) تصبح هي المدخل الى التعامل مع الظاهرتين الاخرين، وهو ما يؤدي الى تباعد في وجهات النظر ويكون من عوامل الفشل او القصور في معالجة الاسباب بنجاح.

اقتراحات عملية

38- يدعو المجتمع المدني الاتحاد الاوروبي الى تطوير حقيقي في خطة عمله تميز بين ثلاث مستويات (الحروب والنزاعات والاحتلال، والمرتكزات السياسية والاجتماعية والثقافية للعنف، والشبكات المنظمة الارهابية)، وتخصيص موارد واضحة لكل مستوى، وحصر التعامل الامني في الظاهرة الثالثة في ما يتعلق بالشبكات الارهابية.

39- ان المجتمع المدني لا يتبنى المقاربة الامنية، ويرى دوره في التعامل مع الجوانب الهيكلية للمشكلة، وفي هذا الصدد. وعليه يمكن البدء في تشكيل مجموعات عمل ومجموعات بحث لتفكيك الأسباب الهيكلية والطارئة السياسية والاجتماعية والثقافية التي تسهم في زيادة العنف وتمهد لقبول الارهاب وتطوير برامج مع الحكومات والاتحاد الاوروبي لمعالجة هذه الظواهر.

40- وضع آليات الإنذار والاستجابة بين الاتحاد الأوروبي والمجتمع المدني. من هذا المنظور ، يمكن لـ مجالات تنظيم وفد سنوي إلى بروكسل للإدلاء بشهادته ووجهة نظره في هذا المجال.

سادسا: عن المجتمع المدني

توصيف الواقع

41- يسعى الاتحاد الاوروبي الى تفعيل انخراط منظمات المجتمع المدني في حوار السياسات العامة في اطار سياسة الجوار مع دول الجنوب، حيث يفترض ان يلعب المجتمع المدني دورا مهما. إلا ان هذه الشراكة ليست متكافئة، حيث ان مساحة انخراطه ضيقة، وقدرته للوصول الى الموارد والمعلومات محدودة، كما ان أطر الحوار الوطنية والاقليمية غائبة او شكلية.

42- ينخرط المجتمع المدني في الحوار والشراكة من اجل تفعيلها وضممان سماع صوت المواطنين والفئات الاجتماعية المختلفة من اصحاب المصلحة والمتأثرين بسياسات الجوار على طاولة المفاوضات مع الحكومات، لاسيما في ظل ضعف او غياب تفاعلي حقيقي وآليات ديمقراطية تجعل من وجهة نظر الحكومات معبرة عن وجهة نظر وطنية ايضا. لذلك يكون لهذه المشاركة بعد نوعي ضروري للتوازن في التعبير عن المصالح الوطنية لدول الجنوب، وإن لا تقتصر مشاركة المجتمع المدني على التشاور غير الملزم، بل ان يكون هناك وسائل وآليات للتأثير في السياسات.

اقتراحات عملية

43- تطوير آلية لتنظيم العلاقة بين الاتحاد الاوروبي ومنظمات المجتمع المدني على المستوى الاقليمي، مع لحظ التكامل مع المستوى الوطني والتأكيد على ان انخراط المجتمع المدني لا يكون مرحليا او حول مواضيع يختارها الاتحاد الاوروبي، بل يجب أن يشارك المجتمع المدني في جميع مراحل صنع السياسات العامة وحسب الاولويات التي يحددها وقف قرائته للتحديات وسبل معالجتها.

44- أن تعمل منظمات المجتمع المدني على صياغة مقترحات عملية وواضحة، بما في ذلك تشكيل المرصد التي سبق اقتراحها في الحوارات السابقة، لتكون آلية علمية للرصد والتحليل واقتراح الخطوات المناسبة من قبل المجتمع المدني وطرحها على الاتحاد الاوروبي في المجالات الاربعة لسياسات الجوار، وغيرها حسب الاقتضاء.

45- ان منظمات المجتمع المدني الملتقية في اطار مجالات، سوف تعمل على وضع اجندة بحثية وبناء قدرات خاصة بها، من اجل تعظيم الاستفادة من حيز الحوار الذي يوفره مشروع مجالات، ومن اجل ضمان استدامة التعاون في ما بينها في المستقبل وفق اولوياتها الخاصة ايضا.